اقتصاد

صندوق بريطاني يتنصل من أصول إسرائيلية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

باع أكبر صندوق تقاعد في القطاع الخاص في بريطانيا أصولاً إسرائيلية بقيمة 80 مليون جنيه إسترليني (102 مليون دولار) رفضاً لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الفلسطينيين، لينضم إلى موجة من صناديق التقاعد العالمية التي تبيع الأصول الإسرائيلية، بما في ذلك أكبر صندوق تقاعد في النرويج KLP. وقال شخصان مطلعان على الأمر لصحيفة فاينانشال تايمز البريطانية، أمس الخميس، إنّ صندوق التقاعد الجامعي (USS) الذي تبلغ قيمته 79 مليار جنيه إسترليني (الجنيه = 1,27 دولاراً)، ويضم أكثر من 500 ألف عضو، قلل «بشكل ملموس» من تعرضه للاستثمارات الإسرائيلية بما في ذلك الديون الحكومية والعملة الإسرائيلية في الأشهر الستة الماضية. وقال الشخصان إنّ برنامج معاشات التقاعد الجامعي بدأ ببيع الأصول الإسرائيلية من محفظة السندات والعملات في مارس/ آذار. وجاءت خطوة بيع الأصول الإسرائيلية بعد ضغوط متواصلة من جانب أعضاء صندوق التقاعد، الذين أعربوا عن قلقهم إزاء سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بدء الحرب على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. ويتألف معظم أعضاء صندوق التقاعد الجامعي من العاملين في قطاع التعليم العالي، بمن فيهم المحاضرون في جامعات مرموقة مثل أكسفورد وكامبريدج. وفي تقريره السنوي الأخير الذي نُشر الشهر الماضي، قال الصندوق إنه «يتحمل واجباً قانونياً بالاستثمار في أفضل المصالح المالية لأعضائه والمستفيدين منه». وفي ذلك الوقت، قال الصندوق إنه قلّص تعرّضه للشرق الأوسط «رداً على المخاطر المالية التي أصبحت واضحة». وفي الماضي، تراجع صندوق التقاعد أيضاً عن الاستثمار في التبغ والتصنيع وتعدين الفحم الحراري. وقال اتحاد الجامعات والكليات (UCU)، الذي يمثل أعضاء صندوق التقاعد الجامعي، إنه أثار مخاوف مع الصندوق بشأن استثماره في الشركات المدرجة على قائمة مراقبة الأمم المتحدة لأولئك الذين ينتهكون القانون الدولي.

وقالت المسؤولة في اتحاد الكليات والجامعات دولي هارت: «نحن نرحب بما فعلوه بالتخلص من سندات الحكومة الإسرائيلية والعملة، ولكننا نريد منهم أن يذهبوا إلى أبعد من ذلك ويتخلصوا من الشركات التي تدعم الحكومة الإسرائيلية في حربها على غزة». وفي يونيو/ حزيران الماضي، أعلن أكبر صندوق تقاعد في النرويج أنه قرر سحب استثماراته من مجموعة «كاتربيلر» الأميركية بسبب احتمال أن يكون الجيش الإسرائيلي يستخدم معدّاتها في الحرب على غزة. وقالت رئيسة الاستثمارات في صندوق «كي إل بي» (KLP)) كيران عزيز في بيان: «لفترة طويلة، زوّدت كاتربيلر جرافات ومعدات أخرى استُخدمت لهدم منازل فلسطينية وبنية تحتية لتمهيد الطريق أمام المستوطنات الإسرائيلية».

وأضافت: «يُزعم أيضاً أن معدات الشركة تُستخدم من قبل القوات الإسرائيلية في ما يتعلّق بحملتها العسكرية في غزة عقب هجوم حماس في السابع من أكتوبر من العام الماضي». وبسبب ذلك، «قد تساهم الشركة الأميركية في انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي في الضفة الغربية وغزة».

(باو بارينا/فرانس برس)

رافضو السياحة المكثفة يتزايدون في إسبانيا

يندرج تظاهر آلاف من سكان جزيرتي مايوركا ومينوركا الإسبانيتين السياحيتين في مايو/أيار الماضي ضد ما يسمى السياحة المكثفة، في سياق أوروبي أوسع. وبعض ما سئمه سكان مايوركا التي زارها ما يقرب من 13 مليون سائح العام الماضي، ويعتمد اقتصادها بنسبة 45% على السياحة، هي السياحة الشبابية الأوروبية القادمة من أجل ضجيج الحفلات، إلى جانب ما تخلفه عمليات تأجير الشقق من ارتفاع في تكلفة السكن على السكان المحليين. وانتشار الامتعاض من السياحة المفرطة وصل أخيراً إلى سكان إقليم كتالونيا، وتحديداً عاصمته برشلونة. ويضغط سكان برشلونة من أجل تقييد أعداد السائحين المسموح بقدومهم وتعديل قوانين تأجير وشراء العقارات لمدد قصيرة.

أخبار

مصر: فرص عمل في 94 شركة خاصة

أعلنت وزارة العمل المصرية، تلقي طلبات من 94 شركة قطاع خاص في 18 محافظة لديها 4962 وظيفة متوفرة، في عدد من التخصصات، منها لأصحاب القُدرات الخاصة «ذوي الهمم»، وذلك برواتب تحدد بحسب المقابلة وفقاً للحد الأدنى

للأجور، فضلاً عن التأمين الصحي والاجتماعي. وأوضحت الوزارة، وفقاً لتقرير الوظائف نصف شهرية، أن التقديم إلى هذه «الفرص الجديدة» خلال شهر أغسطس/ آب 2024 الجاري، عن طريق مكتب الإدارة العامة للتشغيل في مقر «الوزارة» القديم بمدينة نصر، أو مديريات العمل في المحافظات، وكذلك على الموقع الرسمي لوزارة العمل على «الإنترنت». وجدد وزير العمل المصري، محمد جبران، دعوته إلى الشباب بالإقبال على العمل في القطاع الخاص، والاستفادة من كل الخدمات التي تُقدمها الدولة المصرية من برامج تدريب مهني مجاني.

ارتفاع سعر برميل النفط الكويتي

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,45 دولار ليبلغ 78,20 دولاراً للبرميل في تداولات أول من أمس، مقابل 76,75دولاراً في تداولات الأربعاء، وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط يوم أمس للجلسة الثالثة على التوالي بعد أن خففت بيانات الوظائف الأميركية المخاوف بشأن انخفاض الطلب على النفط وساعدت الأسعار على التعافي من أدنى مستوياتها في ثمانية أشهر والمسجلة في تداولات يوم الاثنين الماضي. وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت عند 79,16 دولاراً للبرميل بارتفاع قدره 83 سنتاً في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 96 سنتاً لتبلغ عند التسوية 76,19دولاراً للبرميل.

باراماونت تستغني عن 15% من موظفيها في أميركا

أعلنت مجموعة باراماونت غلوبال الإعلامية، خلال عرض نتائجها الفصلية، عزمها الاستغناء عن 15% من موظفيها في الولايات المتحدة، في خطوة تأتي خصوصاً في إطار التحسب للاندماج مع شركة الإنتاج «سكاي دانس ميديا» Skydance Media.

ويعني هذا القرار طرد المجموعة 2000 موظف، بحسب تقديرات الصحافة الأميركية. وقال أحد المديرين التنفيذيين للمجموعة، كريس مكارثي، خلال مؤتمر عبر الهاتف مع المحللين: «لقد أعلنا في حزيران/يونيو أننا حددنا وفورات بقيمة 500 مليون دولار على أساس سنوي في الشركة، وقد تم تضمينها في الوفورات البالغة ملياري دولار التي حددتها سكاي دانس. ولتحقيق ذلك، سنخفض القوى العاملة لدينا في الولايات المتحدة بنسبة تناهز 15%».

الجزائر تشغّل 23 مصنعاً تم استرجاعها من الكارتل المالي

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تباشر الحكومة الجزائرية حزمة خطوات لإعادة بعث الإنتاج في عدد من المصانع ومؤسسات الإنتاج المتوقفة منذ عام 2019، والتي تدخل ضمن استرجاع الدولة للأملاك المنهوبة من قبل كارتل الفساد المالي في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، ما يسمح بتوفير مزيد من مناصب الشغل وتحسين الإنتاج المحلي وتعزيز النسيج الصناعي المحلي. وأعلن وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني الجزائري علي عون استرجاع السلطات 23 مصنعاً ومؤسسة إنتاج، في إطار محاربة الفساد، كانت ملكا لرجال أعمال حازوا عليها بطرق غير قانونية، وعبر ممارسات تخص الفساد ونهب المال العام وقروضاً غير مسترجعة. وكلف وزير الصناعة مديري المجمعات والشركات القابضة في قطاع الصناعة التابعة للقطاع العام، استفادت من بعض الأصول والأملاك المصادرة وتم إلحاق المصانع ومؤسسات الإنتاج المسترجعة بها، في اجتماع عقد أمس الجمعة، بضرورة وضع الخطة والتدابير اللازمة للتكفل والإشراف على هذه الوحدات وإعادة تشغيلها في أقرب الآجال. وكانت الحكومة قد حجزت عشرات المصانع ومؤسسات الإنتاج والعقارات التي كانت على ذمة رجال أعمال موقوفين في السجن أو فارين في الخارج، متورطين في قضايا فساد ونهب المال العام، لكنها استبقت تحويل ملكيتها بشكل نهائي إلى ما بعد صدور قرارات قضائية نهائية، وإتمام الإجراءات القانونية اللازمة كافة.

وحضر الاجتماع مسؤولون عن المديرية العامة للأملاك الوطنية، والتي ستتولى معالجة العقود المتعلقة بنقل ملكية هذه المصانع من رجال الأعمال المصادرة منهم، إلى الملكية العامة والشركات العمومية التي ستتولى إدارتها، وفقا لمخرجات الدورة الأخيرة لاجتماع مجلس مساهمات الدولة، على أن يتم تحويل بعض الوحدات والأصول لفائدة بعض الشركات العمومية التابعة للقطاع والتي ستسوى جميعها وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها، غدا الأحد. وكان المجلس الوزاري برئاسة رئيس الحكومة نذير العرباوي قد أقر، الاثنين الماضي، خطة لاستكمال الإجراءات القانونية الخاصة بالتسوية النهائية لملف الأملاك العقارية والمنقولة المصادرة بموجب أحكام قضائية نهائية في إطار قضايا مكافحة الفساد، ونقل ملكيتها بمقابل ذي قيمة، إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية.

فلسطين

إيجارات زمن الحرب

الحصول على غرفة واحدة في غزة بات حلماً لمئات الآلاف

بات الحصول على غرفة أو محل تجاري بهدف تحويله إلى سكن لعائلة، حلماً لمئات آلاف السكان في قطاع غزة، في ظل ندرة المعروض وارتفاع الإيجارات إلى مستويات غير معهودة

يوسف أبو وطفة

سجلت أسعار الإيجارات في قطاع غزة منذ بداية الحرب الإسرائيلية التي دخلت شهرها الحادي عشر على التوالي، قفزات نوعية كبيرة لم تحصل في الأوقات السابقة، مسجلة معها ارتفاعات وأسعاراً فلكية وغير معهودة. ورغم انكماش نحو مليوني نسمة في الخيام المنتشرة في مناطق دير البلح ومواصي خان يونس ورفح إلا أن عشرات العائلات باتت تبحث عن بعض المنازل أو المحال التجارية لاستئجارها لتكون مأوى لها مع استمرار الحرب وصعوبات العيش في الخيام، وعدم إيجاد أماكن أحياناً في ظل ازدحام المناطق الشديد.

غرفة بـ1000 شيكل

وتعرضت غالبية منازل القطاع إلى القصف والدمار جراء حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة، ما جعل معظم المنشآت السكنية غير صالحة للسكن في ظل انقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر المياه للاستخدام اليومي ومياه الشرب. بالإضافة لذلك يلجأ البعض إلى استئجار غرف في الاستراحات الموجودة على شاطئ البحر هرباً من التكدس في الخيام وبحثاً عن نوع من الخصوصية المفقودة بالكامل في المخيمات التي تؤوي النازحين. وبات استئجار غرفة واحدة مع مرفق صحي (دورة مياه) حلماً لا يتحقق بالنسبة لمئات الآلاف من الفلسطينيين حيث لا يقل إيجار هذه الغرفة عن 1000 شيكل إسرائيلي في أفضل الأحوال، فيما تتجاوز إيجارات الشقق 4000 إلى 5000 شيكل، (الدولار= 3,73 شواكل). وتعتبر هذه الأسعار غير مسبوقة إذ كانت تتراوح عادة بين 700 إلى 1000 شيكل في أسوأ الأحوال قبل الحرب على غزة، وكانت هذه الإيجارات تشمل الخدمات مثل الكهرباء وشبكات الإنترنت ومياه الاستخدام اليومي ومياه الشرب. وتشكل ندرة المنشآت السكنية في ظل تدمير الاحتلال الإسرائيلي الشديد للأحياء السكنية والمنازل أحد العوامل التي ساهمت في ارتفاع أسعار إيجارات العقارات، وهو أمر قد يخلّف مزيداً من الارتفاعات بعد الحرب على غزة.

نتيجة طبيعية

في الأثناء يقول المختص والباحث في الشأن الاقتصادي رائد حلس إن ارتفاع سعر الإيجارات وبالتحديد في مناطق النزوح نتيجة طبيعية في ظل حجم الدمار العميق الذي أصاب العديد من المنازل والمنشآت والبنية التحتية. ويقدر حلس في حديثه لـ«العربي الجديد» بأن نسبة الدمار التي طاولت المنشآت والبنية التحتية وصلت إلى 85%، وبالتالي يمكن تفسير هذا الارتفاع من خلال عوامل اقتصادية عدة، أبرزها تزايد الطلب ونقص العرض حيث أن نزوح عدد كبير من السكان أدى إلى زيادة الطلب على المساكن في المناطق القليلة التي بقيت سليمة أو التي تم إصلاحها جزئياً، وفي الوقت ذاته هناك نقص حاد في المعروض من المساكن، الأمر الذي أدى في المحصلة إلى ارتفاع أسعار الإيجارات التي وصلت إلى أرقام فلكية.

> محال تجارية تتحول إلى سكن... وإيجارات مرتفعة غير معهودة

ويضيف أن التضخم والاضطراب الاقتصادي الذي يشهده القطاع بسبب النزوح والحرب التي دفعت إلى زيادة الأسعار بما فيها الإيجارات، أمور يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على السكان والاقتصاد المحلي. وبحسب حلس فإن التأثير على السكان سوف يؤدي إلى زيادة الضغوط المالية على الأفراد والعائلات النازحة، الذين قد يجدون صعوبة في تغطية تكاليف الإيجارات المرتفعة، وبالتالي سيواجهون مشاكل مالية حادة، وكذلك سوف يؤدي ارتفاع أسعار الإيجارات إلى تدهور مستوى المعيشة الناجم أساساً عن التضخم والاضطراب الاقتصادي، لا سيما أن ارتفاع الأسعار قد يضطر السكان إلى تقليص نفقاتهم في جوانب أخرى ما يؤثر سلباً على مستوى معيشتهم. أما على صعيد الاقتصاد المحلي فإن تأثير ارتفاع سعر الإيجارات يرتبط بالضغط المالي على الأسر يمكن أن يؤثر سلباً في قدرتهم على استهلاك السلع والخدمات، وبالتالي سيؤثر ذلك على الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة، وفقاً للباحث والمختص في الشأن الاقتصادي.

وبحسب تقديرات الجهات الحكومية في غزة فإن الاحتلال الإسرائيلي دمر قرابة 70% من البنية التحتية المدنية والمنازل والمدارس والمستشفيات، فضلاً عن تجريف عشرات الكيلومترات من الطرق.

حالة الاكتظاظ الكبيرة

إلى ذلك، يقول أستاذ علم الاقتصاد في جامعة الأزهر في غزة سمير أبو مدللة إن حالة الاكتظاظ الكبيرة التي جرت في مناطق الوسط والجنوب بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 أدت إلى زيادة في الطلب ونقص في العرض بما في ذلك ما يتعلق بالمحلات التجارية.

ويضيف أبو مدللة لـ«العربي الجديد» أن بعض أصحاب البيوت والشقق السكنية والمحال التجارية استغلوا الحالة ورفعوا الأسعار التي وصلت إلى أرقام فلكية لم يُتوقع أن تصل إليها الإيجارات في يوم من الأيام.

وبحسب أستاذ علم الاقتصاد، فإن بعض الارتفاعات وصلت إلى أكثر من 500% فبعض المخازن والمحال التجارية التي كان يتم تأجيرها بمبالغ لا تتجاوز 400 شيكل وصلت حالياً إلى 2000 شيكل إسرائيلي.

ويشير إلى أن بعض الشقق السكنية كانت التي لا تزيد عن 150 دولاراً وصلت حالياً لأكثر من 1000 دولار، وبالتالي فإن هذه القفزة التي وصلت إلى أكثر من 500% سيكون لها تداعيات نفسية على السكان وتداعيات مادية واقتصادية على السكان. وينبه أبو مدللة إلى أن عشرات العائلات اضطرت إما لاستدانة مبالغ مالية كبيرة أو اضطر بعضها لبيع ذهب النسوة من أجل تسديد ثمن إيجارات الشقق أو المحال التجارية للمكوث فيها في ظل الارتفاعات الحالية. ويؤكد أن تدمير الكامل أو شبه الكامل لـ70% من المنازل سيجعل الإيجارات مرتفعة لفترة طويلة من الزمن، وستصبح الإيجارات حكراً على كبار التجار والاقتصاديين وليست في متناول المواطنين العاديين والموظفين.

حي الشيخ رضوان في غزة يوم 3 أغسطس 2024 (عمر القطاع/ فرانس برس)

المغرب

شركات تحويل الزيتون تتخوف من الجفاف

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

لم تخف الشركات العاملة في قطاع تحويل الزيتون قلقها من التراجع الحاد للمحصول في العام الحالي، ما يهدد وجود فاعلين يجدون صعوبة في توفير المادة الأولية التي يرتهن لها نشاطهم عند التسويق في السوق المحلية أو التصدير. ودقت الفيدرالية المغربية لصناعات تعليب المواد الفلاحية ناقوس الخطر في ظل توقع انخفاض حاد في الإنتاج في الموسم الحالي بسبب الجفاف، حيث لاحظت أن سعر الزيتون قفز لدى المنتجين في الضيعات (الريف) إلى 1,5 دولار للكيلوغرام. وتوقع رئيس الفيدرالية كمال بن الخالد، في كلمة كان وجهها بالبرلمان لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، أن تؤثر الأسعار المرتفعة على المصانع التي قد يصبح بعضها على شفا الإفلاس. هذا ما دفعه إلى مطالبة الوزارة بحماية الإنتاج المحلي من المنافسة، في ظل ترقب ارتفاع المحاصيل في بلدان مثل مصر واليونان، هذا في الوقت الذي تشهد إسبانيا جفافاً يؤثر على المحصول.

ويعتبر رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك بوعزة الخراطي أن الظروف المناخية المتسمة بضعف التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة تتسبب في تراجع محاصيل الزيتون في العديد من المناطق.

ويضيف الخراطي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن أصحاب الشركات التي تقوم بمعالجة الزيتون وتصبيره بهدف تحقيق قيمة مضافة يمكن أن تسعى إلى استيراد المادة الخام، غير أنه ينبه إلى ضرورة مراعاة معايير السلامة الصحية بالنظر إلى الأمراض التي قد تصيب الزيتون في بعض البلدان، والتي يمكن أن تنتقل إلى المغرب عبر الاستيراد. وكانت الحكومة المغربية قررت في العام الماضي، في ظل تراجع المحصول، منع التصدير إلا بترخيص، من أجل تعزيز قيمة الإنتاج الوطني محلياً، وضمان التموين العادي والمنتظم للسوق المحلية، وتثبيت الأسعار عند المستهلك في مستويات عادية. واختص ذلك القرار بعدة أنواع من الزيتون الخام أو المعالجة أو المصبرة، كما شمل زيت الزيتون.

> ترقب انخفاض إنتاج زيت الزيتون بحوالي 100 ألف طن

والتمست الفيدرالية المغربية لصناعات تعليب المواد الفلاحية، من وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات محمد الصديقي، التدخل من أجل معالجة المشاكل التي يؤججها الجفاف في العام الحالي. وأفضى الاجتماع الذي عقدته الفيدرالية مع الوزارة أخيراً إلى الاتفاق على توفير المادة الأولية من الزيتون لضمان تلبية جزء من حاجيات السوق المحلية، مع الحفاظ على الوجود في أسواق التصدير.

الأردن

الحرّ يتلف 80% من محاصيل زراعية

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

سجلت أسعار الخضار في الأردن ارتفاعات قياسية جديدة بتجاوزها 1,5 دولار لبعض الأصناف مثل البندورة والباذنجان وغيرهما لأسباب قال عنها مدير اتحاد المزارعين الأردنيين محمود العوران، إنها تعود لارتفاع درجة الحرارة هذا الصيف بأكثر من المعتاد في السنوات السابقة إضافة إلى تراجع كميات الإنتاج في بعض المناطق. وأكد العوران لـ«العربي الجديد» أن ارتفاع درجات الحرارة أدى إلى تلف كثير من المحاصيل الزراعية وبنسبة وصلت إلى 80% بالنسبة لبعض المنتجات مثل البندورة (الطماطم) التي تعرض منتجوها لخسائر كبيرة جداً هذا الموسم ولم يعد بمقدورهم مواصلة الإنتاج بسبب الأوضاع المالية التي يعانون منها.

وأضاف أن أكثر خسائر تعرض لها المزارع كانت في منطقة المفرق شمال شرق العاصمة عمّان حيث ارتفعت درجات الحرارة بشكل كبير، ما أدى إلى تلف محاصيل زراعية بأكملها، وبعض المزارع لم يبقَ منها سوى 20% من طاقتها الإنتاجية المعتادة. وقال العوران إن ذلك أدى إلى نقص كبير في الكميات المعروضة في السوق وفجوة مع حاجة الاستهلاك المحلي وارتفاع الأسعار بالنسبة للعديد من الأصناف.

وبيّن أن المشكلة الكبرى تكمن في عدم مقدرة المزارعين على مواصلة الزراعة والإنتاج خلال الفترة المقبلة بسبب الخسائر المتراكمة والتي تفاقمت أخيراً بسبب تلف المحاصيل الزراعية، ما يتطلب تعويضهم وتقديم الدعم الممكن لهم بالسرعة الممكنة لهم حتى يتم تفادي استمرار عمليات النقص وارتفاع الأسعار وربما بعد فترة شح في المنتجات. وأضاف أن حاجة السوق الأردني من الخضار والمنتجات الزراعية المختلفة في ارتفاع بسبب زيادة عدد السكان. وفي إطار توفير منتج البندورة بكميات مناسبة للاستهلاك المحلي وبناء على متابعة انخفاض الكميات الواردة إلى الأسواق وارتفاع الأسعار في الأسواق قرر وزير الزراعة الأردني خالد الحنيفات البدء بتقييد تصدير محصول البندورة تدريجياً وزيادة الكميات الواردة إلى الأسواق. وطالب مواطنون الحكومة بوقف تصدير الخضار نهائيا هذه الفترة لتلبية احتياجات السوق المحلي والمحافظة على توازنات الأسعار واستقرارها وعدم المغالاة فيها.

ارتفاع كبير في أسعار الخضروات والفواكه (Getty)

وكانت وزارة الصناعة والتجارة والتموين حددت في فترات سابقة سقوفاً سعرية لعدد من أصناف الخضار بسبب المغالاة في أسعارها، لكن هذا الخيار يبدو غير وارد حالياً نظراً لوجود أسباب أخرى أدت إلى زيادة الأسعار وخاصة نقص الكميات وتلف كميات كبيرة من المنتجات مثل البندورة.

تقرير

أدرك الاتحاد الأوروبي الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه الهيدروجين الأخضر في تحقيق أهدافه المناخية وتعزيز أمن الطاقة، ونتيجة لذلك، بدأ الاتحاد في تكثيف جهوده لتعزيز التعاون مع دول شمال أفريقيا، لا سيما مصر والجزائر وتونس

استثمارات الهيدروجين الأخضر

مشروعات طموحة بين أوروبا وشمال أفريقيا... وتحديات كبيرة

روعا ـ إبراهيم عثمان

شهد العالم في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالطاقة المستدامة وتقنيات الطاقة النظيفة كجزء من الجهود المبذولة لمواجهة التحديات البيئية والتغيرات المناخية. في هذا السياق، برز الهيدروجين الأخضر كحل مبتكر وواعد في مجال الطاقة النظيفة، حيث يتم إنتاجه من مصادر متجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح من دون انبعاثات كربونية.

وقد أدرك الاتحاد الأوروبي الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه الهيدروجين الأخضر في تحقيق أهدافه المناخية وتعزيز أمن الطاقة، ونتيجة لذلك، بدأ الاتحاد في تكثيف جهوده لتعزيز التعاون مع دول شمال أفريقيا، لا سيما مصر والجزائر وتونس، التي تتمتع بموارد طبيعية غنية وإمكانات كبيرة لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

الاستفادة من المناخ

تهدف هذه المشاريع المشتركة إلى الاستفادة من الظروف المناخية المواتية في شمال أفريقيا لتوليد الطاقة المتجددة، ومن ثم إنتاج الهيدروجين الأخضر بكفاءة عالية. يشمل التعاون بناء البنية التحتية اللازمة، وتطوير تقنيات الإنتاج والنقل، فضلاً عن توفير فرص استثمارية واسعة تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة لتلك الدول.

من خلال هذا التعاون، يسعى الاتحاد الأوروبي ليس فقط إلى تلبية احتياجاته من الطاقة النظيفة، ولكن أيضاً إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي في منطقة شمال أفريقيا عبر دعم مشاريع الطاقة المستدامة التي من شأنها خلق فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي.

في هذا الإطار، استقبلت وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة فاطمة ثابت وكاتب الدولة للتحول الطاقي وائل شوشان، في تونس العاصمة، في 22 يوليو/ تموز الماضي، وفداً من هيكل بعثة خطة ماتي وشركتي إينيل وإيني. كان الهدف من الاجتماع، وفقاً لوكالة «آنسا» الرسمية الإيطالية، هو مناقشة إمكانية التعاون في التطوير المشترك لمشروع تجريبي لإنتاج الهيدروجين المتجدد في تونس، كجزء من تنفيذ خطة ماتي لأفريقيا وفي المنظور الأوسع للتكامل الطاقي بين شمال أفريقيا وأوروبا، مع إيطاليا كممركز لتلبية الاحتياجات الأوروبية من الطاقة.

وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين التطوير الكامل لسلسلة الإمداد بالهيدروجين الأخضر في تونس، والتحقق من شروط تنفيذه تقنيًا وتسريع تطوير الجوانب التنظيمية. علاوة على ذلك، وفي إطار روح الشراكة التي تقوم عليها خطة ماتي، تتوخى المبادرة المشاركة المباشرة للشركات والمشغلين التونسيين في تطوير وتنفيذ المشروع لصالح نقل المهارات أيضاً من خلال التعاون المحتمل مع مراكز البحوث والجامعات التونسية والإيطالية.

وكان الكونسورتيوم الفرنسي TE H2 المكون من مجموعتي توتال وإيرين قد وقع في 28 مايو/ أيار الماضي، بمشاركة شركة فيريولد النمساوية للكهرباء، مذكرة تفاهم مع الجمهورية التونسية لإطلاق مشروع ضخم يحمل اسم «Notos H2» لتصدير الهيدروجين الأخضر إلى وسط أوروبا عبر خطوط أنابيب الغاز.

ويهدف «Notos H2» إلى إنتاج 200 ألف طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً في مرحلته الأولى من خلال استخدام أجهزة تحليل كهربائي تعمل بواسطة مشروعات طاقة رياح وطاقة شمسية ومزودة بماء بحر بعد تحليته، مع إمكانية الوصول بالطاقة الإنتاجية إلى مليون طن سنوياً في جنوب تونس. هذا المشروع سيكون له نفاذ إلى السوق الأوروبي من خلال ممر الطاقة الجنوبي، وهو مشروع خط أنابيب هيدروجين يربط شمال أفريقيا بإيطاليا والنمسا وألمانيا.

من جانبها، رأت مؤسسة «فيدير كاميري» الإيطالية لدعم الشركات الإيطالية أنه «على الرغم من أن Notos H2 يشي بإمكانات واعدة، فإن ثمة تحديات مختلفة ينبغي تجاوزها. ولن يصدر القرار النهائي حول هذه الاستثمار قبل 2027، والأمل أن تلتزم الأطراف بالبرنامج الزمني».

> مصر والجزائر وتونس تتمتع بموارد طبيعية غنية

> تحذيرات من عقبة التوترات الجيوسياسية في المنطقة

الهيدروجين في شمال أفريقيا

وأشارت «فيدير كاميري»، في تقرير نشرته على موقعها الرسمي بتاريخ الثامن من يوليو/ تموز الماضي تحت عنوان «الهيدروجين الأخضر: آفاق المستقبل بين شمال أفريقيا ووسط أوروبا»، إلى أن «تونس بإمكانها أن تصبح أحد المصدرين الرئيسيين للهيدروجين المتجدد على مستوى العالم، مع التشغيل المنتظر للممر الجنوبي خلال عام 2030».

وعلى هامش اجتماعات المجلس الأوروبي في بروكسل فيو 30 مايو/ أيار الماضي، وقعت كل من إيطاليا والنمسا وألمانيا مذكرة تفاهم (إعلان نوايا مشترك)، بحضور وزراء الطاقة في الدول الثلاث والمفوضة الأوروبية لشؤون الطاقة كادري سيمسون من أجل تطوير ممر للهيدروجين بين شمال أفريقيا ووسط أوروبا، بهدف إنتاج ونقل عشرة ملايين طن من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030. من جانبه، شدد وزير الطاقة الإيطالي غيلبرتو بيكيتو فراتين على الدعم المتواصل من قبل الحكومة الإيطالية لهذا المشروع، مشيراً إلى الإمكانات الكبيرة للقارة السمراء لإنتاج طاقة متجددة.

وأضاف فراتين أن هذا المشروع يخرج أيضاً من رحم خطة ماتي التي تهدف إلى تعزيز النمو والأمن في ضفتي البحر المتوسط.

من ناحية أخرى، وقع رئيس هيئة موانئ البحر التيراني الشمالي الإيطالي لوتشانو غويزبيري ونائب رئيس هيئة ميناء دمياط المصري اللواء طارق عدلي (الرئيس الحالي للهيئة)، نهاية يونيو/ حزيران الماضي في بروكسل، مذكرة تفاهم بهدف تعزيز دور ميناءي ليفورنو وبيومبينو كممرين مميزين لتجارة الطاقة في المنطقة الأورو-متوسطية.

هذا الاتفاق يأتي على وجه الخصوص في ظل المنظومة التي من المنتظر أن تُطلق قريباً لاستيراد الهيدروجين من دول ثالثة، مع ما يستتبعها من إقامة بنى تحتية للتخزين والتوزيع والاستخدام.

ومما يؤكد على مدى أهمية الهيدروجين في سياق هذا الاتفاق، أن التوقيع عليه جرى على هامش مؤتمر حول إمكانيات تطوير الهيدروجين على مستوى الاتحاد الأوروبي، والذي كان بمثابة مبادرة ذات طابع دولي، شارك فيها أيضاً من الجانب المصري مستشار شؤون النقل البحري بقطاع النقل البحري واللوجستيات شريف زكريا، ورئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري إسماعيل عبد الغفار، بحضور المستشار الأول لمدير عام الطاقة بالمفوضية الأوروبية تيودور كوستانتينيسكو. وأشار غويزبيري إلى أن «هيئة موانئ البحر التيراني الشمالي تسير على الطريق الذي رسمته الحكومة الإيطالية الحالية وخطة ماتي. ومن بين أهداف الهيئة الاستراتيجية تهيئة الأرض لتأسيس سلسلة حقيقية قيّمة للهيدروجين (وادي الهيدروجين لساحل توسكانا)، لتقديم الخدمات الملاحية واللوجستية والصناعية في البحر التيراني الشمالي».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مصر تعزز تحويل الأنظمة المالية المتعلقة بالمناخ

ترأست وزيرة البيئة في مصر، ياسمين فؤاد، أمس الجمعة، الاجتماع الثاني للجنة تسيير مشروع تحويل الأنظمة المالية المتعلقة بالمناخ في مصر، بحضور ممثلين من الوكالة الفرنسية للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخلال الاجتماع، أكدت فؤاد بحسب الإعلام المصري الرسمي أهمية المشروع في دفع أجندة المناخ المصرية وتحقيق التزامات البلاد الدولية، مشيرة إلى دوره في دعم تمويل مشروعات المناخ الرائدة وتعزيز التعاون بين الوزارات المعنية. وناقش الاجتماع إنشاء وحدات مناخية في الوزارات المختلفة، وتطوير آليات لتمويل مشاريع التكيف، ودور استثمارات القطاع الخاص في إعداد السياسات ودراسات الجدوى. كما تم تسليط الضوء على أهمية تعزيز التواصل والإعلام لرفع الوعي حول قضايا المناخ والتنوع البيولوجي، والتعاون مع وزارة الإسكان في تنفيذ توصيات لتطوير مدن قادرة على الصمود. أكد المشاركون ضرورة تعزيز الشفافية والتشاركية في تنفيذ المشروع، مع التركيز على تقديم حلول مستدامة للتحديات المناخية في مصر. وفي هذا الإطار أيضاً، تسعى مصر إلى تعزيز دور الطاقة النظيفة من أجل حماية المناخ.

معرض للسيولة للطاقة في 27 مايو 2024، ركز على أهمية استثمارات الهيدروجين الأخضر (هوراسيو فيلالوبوس/ Getty)